AG CLERQ C
E70
OLIVE
1957

454

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مكتب الانتاج الحيواني

تسـويق البيـض

(المشـاكل والحلـول)

Commercialisation des œufs
(les Problèmes et les solutions)

الدكتور عاطف علـبي

HFN = 564

E70
OLA
195

454

ف.ع.

تســـــويق البيـــض
(المشاكل والحلول)

لقد ارتفعت نسبة تصدير البيض الى انتاجه من سنة ١٩٦٣ الى ســنة ١٩٧٠ من حوالي الربع الى حوالي النصف ، مارة بتقلبات حادة بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٦٧ . ففي سنة ١٩٦٣ بلغ الانتاج حوالي ١٠٤ ملايين بيضة والتصدير حوالي ٢٨ مليــون بيضة ، ثم ارتفعا في سنة ١٩٦٦ على التوالي الى حوالي ٤٤٧ مليون و٢٥٤ مليــون ، حيث بلغت نسبة التصدير الى الانتاج ذروتها ٥٦ر٧٪ ، ثم لم تلبث ان نقصـــت الى ٤٤ر٥ ٪ في سنة ١٩٦٨ وارتفعت بعدها الى حوالي النصف في ســنة ١٩٧٠ (٥١ر٥٪) ، حيث بلغ الانتاج ٤٧٢ مليون بيضة والتصدير ٢٤٣ مليون . والجدول التالي يعطينـــا صورة أكمـــل واكثر تفصيـــلا من تطوّرات نســـب التصـــدير الـــى الانتاج مع ذبذبـــاتهـــا خلال السنوات ١٩٦٠ــ ١٩٧٠ ؛ كما يشير بوضـــــوح خلال نفس الفترة الى الصمود العام في الانتاج ، وكل من التصدير والاســـــتهلاك ، والنتيجـــة الحتمية العكسية لذلك، أى الهبوط العام في الاستيراد .

جدول رقم (١)

انتاج ، استيراد ، تصدير واستهلاك بيض الاكل

خـلال السنوات ١٩٦٠—١٩٧٠ *

العدد بالآلاف

سنة	انتاج ١	استيراد ٢	تصدير ٣	استهلاك ٤	النسبة المؤية ٣/١
١٩٦٠	٥٢١٥٤	١٥٣٧٥	٦٧٨٠	٦٠٧٤٩	١٣
١٩٦١	٦٠٨٩٤	٣٢٧٤٠	١١٩١١	٨١٧٢٣	١٩ر٦
١٩٦٢	٨٤٦٢٥	٣٨٠٠٠	١٤١٣٧	١٠٨٤٨٨	١٦ر٧
١٩٦٣	١٠٣٨٢٥	٦٢٠٥	٢٧٨٨٠	٨٢١٥٠	٢٦ر٩
١٩٦٤	١٨٢٠٠٠	٧٨٣	٥٢١٣٢	١٣٠٦٥١	٢٨ر٦
١٩٦٥	٢٧٨٧٠٠	٨٦	٨٧٣٤٢	١٩١٤٤٤	٣١ر٣
١٩٦٦	٤٤٧٣١٦	٦٠٢	٢٥٣٧٦٠	١٩٣٥٥٦	٥٦ر٧
١٩٦٧	٥٤٦٠٥٤	٣٤	٢٥٥٧٥١	٢٩٠٣٠٣	٤٦ر٨
١٩٦٨	٥٧٥٧٦٤	١١	٢٥٦٠٦٣	٣١٩٧٠١	٤٤ر٥
١٩٦٩	٤٢٣٥٧٧	—	٢٠٧٨٥٢	٢١٥٧٢٥	٤٩ر١
١٩٧٠	٤٧٢١٣٧	٣٣١	٢٤٣٠٩٠	٢٢٩٠٤٧	٥١ر٥

* — ان ارقـــام هذا الجدول المركب مستمدة من تقارير قســـم الدواجن في وزارة الزراعة .

— ان الارقام حتى سنة ١٩٦٥ تحوي ايضا بيض التفقيس .

هذا والتقلّبات الحادة المذكورة اعلاه بين سنتي ١٩٦٥ — ١٩٦٧ تعود الى المضاربة على البيض اللبناني في الاسواق العربية من قبل البيض المستورد اليها من البلدان الاخرى وخصوصا الاوروبية الشرقية والغربية على السواء .

لذلك فجودة البيض اللبناني ووصوله طازجا اكثر من غيره ، بسبب قرب المسافة، هاتان الميزتان النسبيتان كانتا المشجّع على تفضيله على غيره بالرغم من المضاربة المذكورة ، انما لفترة ، والدليل على ذلك انه ابتداء من ١٩٦٦ اخذت نسبة التصدير الى الانتاج تنخفض بالرغم من زيادة الارقام المطلقة ولم تبلغ حتى في سنة ١٩٧٠ ماكانت عليه سنة ١٩٦٦ كما يتّضح من الجدول رقم —١— .

انما يجب ان لا يغيب عن بالنا ايضا ان هاتين الميزتين ليستا باحتكار طبيعي في ظروف تطوّر التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا الشحن بشكل خاص. فالجودة التي يمتاز بها البيض اللبناني ، والمائدة بشكل خاص الى كونه من النوع الممتاز ويبقى طازجا بسبب قرب المسافة بين لبنان والبلاد العربية ، والتي تجعله يباع باسعار تفوق اسعار البيض الاجنبي بحوالي ٣٠٪ كما يتّضح من الجدول التالي رقم —٢— ؛ هذه الجودة يمكن اللحاق بها من قبل البيض الاجنبي ، خصوصا وان ظروف الانتاج في هذه البلدان المزاحمة للمنتجات الحيوانية اللبنانية تفوق بكثير ظروف الانتاج في لبنان من حيث التحديث والعقلنة . هذا بصرف النظر عن ضخامة الانتاج فيها ، بحيث تبقى اسعارها ، حتى بعد لحاقها بالجودة اللبنانية دون اسعار البيض اللبناني . أما مسألة المسافة فظروف الشحن الحديثة ووسائله السريعة التطور بشكل مذهل كفيلة بمزاحمة هذا الاحتكار الطبيعي بالنسبة للبيض اللبناني ، عنينا قصر المسافة . والمعلومات التي وردت مؤخرا الى مكتب الانتاج الحيواني (خصوصا حول نسبة زيادة اسعار بيضنا بـ ٣٠٪ على غيره) من الكويت تزيدنا تمسكا بما أوردنا من رأي .

جـــدول رقـــم (٢)

نسبة سعر كيلوغرام بيض الاكل المصدّر الى الكويت من
مختلف البلدان بالنسبة الى سعر تصديـــره
من لبنـــان *

الدولة المصدّرة	١٩٦٨			١٩٦٩		
	متوسط سعر الوحـــدة بالدينـــار الكويتـــي	النســبة المئوية	+ بالنســبة — للسعر اللبناني على الاجنبي	متوسط سعر الوحدة بالدينار الكويتي	النســبة المئويــة	+ بالنســبة — للســعر اللبنـاني على الاجنبي
لبنـــان	٠ر٢٢٢			٠ر٢٠٩		
استراليا	٠ر١٠٢	٤٥ر٩	+ ١ر٥٤	٠ر١٢٦	٦٠ر٣	+ ٣٩ر٧
رومانيـــا	٠ر١٨٢	٨٢	+ ١٨**	٠ر١٤٦	٦٩ر٩	+ ١ر٣٠
بلغاريـــا	٠ر١٢٠	٥٤	+ ٤٦	٠ر١٥٠	٧١ر٨	+ ٢٨ر٢
قبـــرص	٠ر٥٢٦	٢٣٦ر٩	— ١٣٦ر٩	٠ر٥٣١	٢٥٤	— ١٥٤
بلدان اخرى	٠ر٢٥٩	١١٦ر٧	— ١٦ر٧	٠ر٣٣٦	١٦١	— ٦١

* جدول مركب مستمد من الملحق رقم —١—

** في سنة ١٩٧١ ، واستنادا الى معلومات وردت مؤخرا الى مكتب الانتاج الحيواني من الكويت اصبحت زيادة اسعار البيض اللبناني على الروماني اكثر نتيجة تدني سعر الاخير فبلغـــت ٣١ر٨٢٪

اذا ماعتبرنا الانتاج المحلي حوالي ٥٠٠ مليون بيضة (معدّل انتاج الخمس سنوات الاخيرة حوالي ٤٩٣مليون بيضة) ، نصبح امام العدد التالي من الصناديق المنتجة سنويا (كل صندوق يحوى ٣٦٠ بيضة) : ١٫٣٨٨٫٨٨٩ أى حوالي ١٣٨٩ ألف صندوق .

واستنادا الى كون حوالي النصف يصدّر سنويا كما يتّضح من الجدول رقم—١— نصبح امام تصدير حوالي ٦٩٥ ألف صندوق .

الصعوبات التي يلاقيها تصدير بيضنا الى الاسواق العربية ،بسبب المضاربة من البلدان الاوربية وخصوصا الشرقية منها ، لاتطافوا على الصحاح وتظهر بشكل استاتيكي ، بسبب امتصاصها في اسواق عربية جديدة (ابو ظبي مثلا) أو قديمة (الكويت ، السعودية ،سوريا)،كما يتّضح من الجدول التالي رقم—٣— ،اى ان هناك نوع من امتصاص الصعوبات بين البلدان العربية ، اسواق بيضنا اللبناني ، بحيث ان الرقم الاجمالي للتصدير لا يتغيّر كثيرا ويبقى حوالي ٢٥٠ مليون بيضة أى مامعدله تقريبا ٦٩٥ ألف صندوق (انظر الجدولين رقم —١— و—٣— ،بالاضافة الى ان معدّل تصدير الخمس سنوات الاخيرة ،باستثناء سنة ١٩٦٩ غير الاعتيادية بسبب خسارة السوق العراقية ، كما يظهر في الجدول رقم —٣— ، هو ٢٥٢ مليون بيضة).

جدول رقم (٣)

تصدير بيض الاكل الى مختلف الدول العربية خلال السنوات ١٩٦٦—١٩٧٠*

العدد بالآلاف

البلد	١٩٦٦	%	١٩٦٧	%	١٩٦٨	%	١٩٦٩	%	١٩٧٠	%
العراق	١٢٩٠٠٠	٥٠٫٨	١٠٥١٠٠	٤١٫١	٧٠٦٠٠	٢٧٫٦	٨٥٠٠	٤٫١	—	—
السعودية	٥٣٠٠٠	٢٠٫٩	٦٣٤٠٠	٢٤٫٨	٥٥٤٠٠	٢١٫٦	٦٨٣٠٠	٣٢٫٩	٥٧٢٠٠	٢٣٫٥
الكويت	٤٩٠٠٠	١٩٫٣	٦٢٠٠٠	٢٤٫٢	٧٦٦٠٠	٢٩٫٩	٧٠١٠٠	٣٣٫٧	٦٥٣٠٠	٢٦٫٩
سوريا	٤٣٠٠	١٫٧	٨٨٠٠	٣٫٤	٩٠٠٠	٣٫٥	٢٢١٠٠	١٠٫٦	٧٣٩٠٠	٣٠٫٤
البحرين	٣٧٠٠	١٫٥	٢٢٠٠	٠٫٩	٢١٠٠	٠٫٨	٢١٠٠	١	٠٣٠٠	٠٫١
الاردن	٢٩٠٠	١٫١	١٠٨٠٠	٤٫٢	٣٩١٠٠	١٥٫٣	٣٢٥٠٠	١٥٫٧	٤٣٤٠٠	١٧٫٩
ابو ظبي	—	—	—	—	١٥٠٠	٠٫٦	١٧٠٠	٠٫٨	١٥٠٠	٠٫٦
بلاد عربية اخرى	١١٨٦٠	٤٫٧	٣٤٥١	١٫٤	١٧٦٣	٠٫٧	٢٥٥٢	١٫٢	١٤٩٠	٠٫٦
المجموع	٢٥٣٧٦٠	١٠٠٫٠	٢٥٥٧٥١	١٠٠٫٠	٢٥٦٠٦٣	١٠٠٫٠	٢٠٧٨٥٢	١٠٠٫٠	٢٤٣٠٩٠	١٠٠٫٠

* جدول مركب مستمد من تقارير قسم الدواجن في وزارة الزراعة .

الواقع ان السوق العراقية هي الوحيدة التي خسرناها بسبب المضاربة من الدول الشرقية بشكل خاص ، ولعدم الاهتمام فيها بميزات بيضنا (الجودة والطازاجة) ايضا ، انما يبدو أننا على أعتاب خسارة السوق الكويتية ايضا على اعتبار ان هناك تقهقرا ملموسا وان كان بطيئا في صادراتنا من البيض الى السوق الكويتية ، اذ انخفضت الكمية المصدّرة منه من ٧٦ر٦ مليون بيضة سنة ١٩٦٨ الى ٦٥ر٣مليون بيضة سنة ١٩٧٠ ،أي بنسبة حوالي ١٥٪ ، واذا ماأضفنا الى ذلك المعلومات التي وردت مؤخرا الى مكتب الانتاج الحيواني من الكويت نفسه ، اصبحنا امام واقع مرير للغاية .

انما،كما أسلفنا ، ميزتا البيض اللبناني (الجودة والطازاجة)نسبيتان وقابلتان للتخطي من قبل الدول الاوروبية ، المضاربة لنا في الاسواق العربية ، بسبب تطور التكنلوجيا السريع ، الامر الذي يفترض من طرفنا التحرك الاسرع والمباشر من اجل الابقاء على الاسواق العربية ، المستهلك العملي الوحيد لبيضنا ،على الاقل حتى تاريخه ، وخصوصا بعد ان خسرنا السوق العراقية ، التي لابد ايضا من العمل لاعادتها الى نطاق اسواق مصدّراتنا من البيض ، الى جانب محاولة الحفاظ على السوق الكويتية ،لاسيما وانها ــ السوق العراقية ــ تستحوذ على جزء لا يستهان به من مصدّراتنا من البيض ، كما يتّضح من الجدول التالي رقم ــ٤ــ والمستمد من الجدول السابق رقم ــ٣ــ .

جدول رقم (٤)
حصة العراق من مصدّراتنا من بيض الاكل بالنسبة المئوية خلال اربع سنوات

السنة	النسبة المئوية
١٩٦٦	٥٠ر٨
١٩٦٧	٤١ر١
١٩٦٨	٢٧ر٦
١٩٦٩	٤ر١
١٩٧٠	٠ر٠

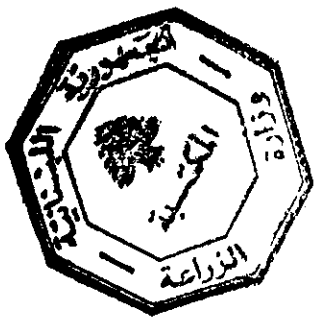

اذن بالسوق العراقية احتلت المرتبة الاولى ، في سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧ ، ثمّ اخذت تتقهقر ، تاركة هذه المرتبة الاولى للسوق الكويتية . وهنا لابد من الاشارة الملحّة الى ان الكويت وكذلك السعودية بدأا يستوردان البيض من الدول الشرقية ، وان كان هذا الاستيراد لا يزال ضعيفا على اعتبار ان لبنان حتى سنة ١٩٦٩ بقي يستحوذ تقريبا على ثلاثة ارباع مستوردات الكويت من البيض ، كما يتّضح من الملحق رقم -١- ؛ بيد انه ليس بنذير خير خصوصا اذا ماأضفنا الى هذا الواقع الذى انتهى اليه الوضع حتى سنة ١٩٦٩ ، المعلومات التي وصلت مؤخرا الى مكتب الانتاج الحيواني من الكويت .

لذلك واستنادا الى كون البيض يأتي في المرتبة الاولى حاليا (اذ انه يستقطب حوالي نصف قيمة صادرات المنتجات الحيوانية ، يليه في المرتبة المصارين ، كما يتضح من الجدول التالي رقم -٥-) بالرغم من المضاربة التي يلقاها من الدول الغربية والشرقية بشكل خاص (رومانيا - بلغاريا) وتجنّبا من ان نجد انفسنا في يوم غير بعيد امامه - البيض - كما نحن امام الفروج (الذى اصبح تصديره شبه معدوم ، كما حصل مؤخرا بالنسبة للكويت مثلا ، انظر الجدول التالي رقم -٥-) ، وكذلك عملا للتخلص مما نحن فيه من ازمة في تصدير الفروج ، خصوصا وان امكانية تطوّر صناعته أمر قائم ومعمول به في البلاد ؛ لكل ذلك لابد لنا من تسجيل بعض الاقتراحات بهذا الصدد ، اقتراحات نراها فعالة ، وكفيلة اذا ماطبّقت ، بتجاوز المضاربة الحالية سواء كان للبيض او للفروج ايضا ، وتأمين استقرارية تطوّر هذه الصناعة الرائجة في البلاد والتي توّمن العمل لعدد لا يستهان به من العمال على مدار السنة وهذا ماسوف نعود اليه فيما بعد في هذه الدراسة .

جـــدول رقم (٥)

اجمالي صادرات المنتجات الحيوانية خلال عـام ١٩٧٠

حســب الاصنـاف *

الصنـــــف	القيمـــــة ل.ل.	النسبة المئويـــة لمجموع قيمـــة الصادرات
بيـــض	٢٢ ١٢٣ ٦٥٥	٤٨ر٦٩
جلود ونفايـات جلود ونعل	١٠١ ٥٦١ ٥٦٢	٢٥ر٤٣
مصارين مملحة	٧ ٨٠٢ ٨٩٨	١٧ر١٧
صيصان	١ ٥٤٥ ٧٤٩	٣ر٤٠
صوف وشـــعر	١ ٢٧١ ٧٦٧	٢ر٧٠
سمك ، فروج لحـــوم الخ . . .	٦٨١ ٥٠٧	١ر٥١
حيوانات حية	٢٧٧ ٧٦٥	٠ر٦٢
متفرقات	١٧٧ ٩٩١	٠ر٣٩
المجمـــوع	٤٥ ٤٤٢ ٨٩٤	١٠٠ر٠٠

* احصائيات كمية وقيمة اجمالي صادرات المنتجات الحيوانية بالنسبة للاصناف والبلدان ، التي نظر مكتب الانتاج الحيواني في شهادات المنشأ المتعلق بها خـــلال ١٩٧٠

اذ ن السوق العراقية كانت في القمة في سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٦٧ ،أما في سنة ١٩٦٩ فقد اصبح استيراد العراق لا يذكر بالنسبة لما كان عليه قبلا(١ر٤٪). وبالمناسبة ، فقد تبيّن لمكتب الانتاج الحيواني ، خلال المفاوضات التي اجراها مع ممثلي الحكومات العراقية سنة ١٩٦٩ ، ان السبب في عدم استيراد العراق للبيض اللبناني يعود الى ارتفاع اسعاره بالنسبة لاسعار البيض المستورد من الدول الشرقية بشكل خاص والغربية بشكل عام . فالبيض اللبناني يباع باسعار تفوق اسعار البيض الاجنبي بحوالي ٣٠٪ كما اسلفنا . هذا مع العلم ان ممثلي الحكومة العراقية عرضوا آنذاك اسعارا تفوق الى حد كبير الاسعار التي يستوردون على اساسها من الدول الشرقية وبالرغم من ذلك فلم يستطع المصدّرون اللبنانيون الموافقة عليها .

الواقع ان اعادة العراق الى حظيرة اسواق مصدراتنا من البيض ضرورة ملحّة ، كما يتّضح من الجدول رقم —٤— وضرورة التي ايضا الحفاظ على السوق الكويتية التي اخذت تنزلق من ايدينا . وهذا لا يكون الا بامكانية مضاربة البيض الاوروبي والشرقي منه بشكل خاص .

فعلى سبيل المثال فان متوسط سعر الكيلوغرام من البيض اللبناني المصدّر الى الكويت في سنة ١٩٦٨ يزيد بنسبة ١ر٥٤٪ على المصدّر اليه من استراليا و١٨٪ من رومانيا (اصبحت ٨ر٣١٪ سنة ١٩٧١) و٤٦٪ من بلغاريا (انظر الجدول رقم —٢—) .

لذلك ومن اجل الافادة من استمرارية الامتياز القائم للبيض يجب خفض سعر كلفته بحيث تصبح مماثلة لكلفة البيض الاجنبي ، الامر الذى يتطلب : الانتاج الضخم المستند الى النظام التعاوني في الانتاج قبل التصريف وايضا دخول السوق العربية المشتركة ؛ على اعتبار انها تشكل المخرج الطبيعي للانتاج الضخم ليس للبيض والفروج ايضا وانما لباقي المنتجات الحيوانية والزراعية حاليا وحتى في المستقبل .

وزارة الزراعة
مركز التوثيق الزراعي
الفنار

اذن يجب تشجيع التعاونيات، خصوصا بين المنتجين الصغار ، وارشادها مع المؤسسات الكبيرة التي تستطيع التطوّر بذاتها من دون مساعدة من قبل الدولة ، وعندها يحصل الانتاج الضخم وتنخفض الكلفة ، انما لابد من الاشارة هنا الى اهمية الاعلاف في حساب كلفة الانتاج ، على اعتبار انها تشكل اكثر من ثلثيها .

كذلك يجب تشجيع تصنيع البيض ، عنينا تحضيره بشكل بودرة (كالحليب المجفف) الامر الذي ينتج عنه انخفاض الحجم والوزن للبيض المصدّر بهذا الشكل . كذلك ينتج عنه ارتفاع نوعية المصدّر من البيض ، على اعتبار انه لتحضير صناعة البودرة لا يهم حجم البيض ، كما هو الامر عندما يكون للاكل . والبيض المصنّع بهذا الشكل قابل للاستهلاك المحلي وكذلك التصدير ، على اعتبار اننا نصدّر حاليا البيض الطازج بدون قشرته لمختلف البلدان العربية واحيانا الصفار وحده . فتصدير البيض او الصفار لوحده بشكل مجفف (بودرة) ليستعمل في الطعام مذابا في الحليب مثلا ، حيث يمكن اضافة الفيتامينات اليه ،أو لاعداد المعجنات المختلفة (عجة ، حلويات متنوعة الخ . . .) امر قائم ومكن خصوصا اذا ما اقترن بالدعاية غير المضللة بل الصحيحة كما يتطلّب رالف نادر الذائع الصيت . ولهذه الغاية وواقعها الحالي المشجّع يمكن القاء نظرة على المعطيات التالية لتطوّر عملية تصدير الصفار مع البياض والصفار لوحده ، بالطائرة طبعا ، الى السعودية والكويت بشكل خاص .

ففي سنة ١٩٦٧ استورد لبنان من الدانمرك ٢٥٢ كلغ من صفار البيض بـ ١٨٣٥ ل.ل. ولم يستورد شيئا سنة ١٩٦٨ ؛ ثم استورد سنة ١٩٦٩ من الدانمرك وهولندا معا ٥١٠ كلغ بـ ٢٦٣٥ ل.ل. وسنة ١٩٧٠ ، ٢٥٠ كلغ بـ ٢٨٢٥ ل.ل. .

وفي سنة ١٩٦٧ صدّر لبنان الى الدول العربية (العراق ،الكويت والسعودية) ٣٧١٣٠ كلغ من صفار البيض بـ ٦٤٢٢٠ ل.ل. كانت للسعودية فيها حصة الاسد (٢٠٨٥٠ كلغ بـ ٣٩١٤٧ ل.ل.) ؛ وسنة ١٩٦٨ دخل نطاق الدول العربية في

التصدير سوريا وليبيا والاردن وبلغت الكمية ٥١٩٨٩ كلغ بـ ٩٤٣٢١ ل.ل. ،انما بقي للسعودية المركز الاول حيث بلغت حصتها من التصدير ١٦٥٠٠ كلغ بـ ٢٨٤٣٥ ل.ل..أما سنة ١٩٦٩ فقد انعدم التصدير في حين عاد الى الظهور سنة ١٩٧٠ والى سوريا والسعودية معا فقط ،بـ ٧٨٩٦ كلغ بـ ١١١٠٠ ل.ل. مع بروز سوريا هذه المرة للمركز الاول*.

يستخلص مما عرضنا من معطيات احصائية ملاحظتين هامتين :

أولا : التصدير يفوق الاستيراد ،الامر الذى يعود الى ان معظم التصدير هو من الانتاج المحلي لصغار البيض (المبرد بالطبع) .

ثانيا : الهبوط في كميات وقيم التصدير بعد الارتفاع الذى حصل ربما مرده الى الاستيراد من الدول المضاربة للبنان في عملية تسويق البيض .

اذن آفاق هكذا صناعة أمر معقول وارد انما بعد الدرس العميق طبعا ، لكلا السوقين المحلية والخارجية ، ودراسة هذه الصناعة في اوروبا واميركا واحجام تصريفها في الاسواق العربية ، من قبل بلدان هاتين القارتين .

من كل ماتقدّم يتّضح ضرورة الاخذ بالمقترحات التالية لمساهمة مكتب الانتاج الحيواني في عملية تنظيم انتاج وتسويق وتصنيع المنتجات الحيوانية بما فيها البيض الذى يحتل المرتبة الاولى في صادرات المنتجات الحيوانية .

١ــ تأمين الاعلاف للمزارع بأسعار معقولة بواسطة مكتب الانتاج الحيواني ، الامر الذى يتطلّب توسيع صلاحيات المكتب .

٢ــ العمل بواسطة مكتب الانتاج الحيواني ،وبالاشتراك مع مصلحة التعاون في وزارة الزراعة ، على خلق الجو الملائم لقيام تعاونيات الانتاج في ميدان مزارع

* احصائيات التجارة الخارجية ، المجلس الاعلى للجمارك .

البيض وكذلك الفروج ،ومن ثمّ في المناسبة ، في ميادين تربية الحيوانات (للحليب واللحم) ،الامر الذى اصبح في حيّز التنفيذ الجزئي .

٣- توسيع صلاحيات مكتب الانتاج الحيواني ، بحيث يمكنه القيام بعمليات تصريف المنتجات الحيوانية (بيض ،فروج) على غرار مكتب الفاكهة على الاقل .

٤- العمل على خلق مؤسسة مختلطة لتصريف البيض والفروج يمثل الدولة فيها مكتب الانتاج الحيواني ، الامر الذى يتطلب ايضا توسيع صلاحيات المكتب .

٥- تشجيع تصنيع البيض بشكل مجفف ،أى بودرة على غرار الحليب ليستعمل في الاكل والمعجنات المختلفة بعد الدرس العميق بالطبع . وهنا بالامكان ان يأخذ المكتب على عاتقه انشاء مؤسسة مختلطة لهذه الصناعة ، وفي حال رفض القطاع الخاص المشاركة ، انشاء مؤسسة تعود للقطاع العام بمفرده ؛ وهذا يتطلب توسيع صلاحيات المكتب .

٦- اشتراك المكتب في الاتفاقيات والزيارات والمباحثات المختلفة التي تجرى مع مختلف الدول العربية ، بشأن تصدير المنتجات الحيوانية وخصوصا البيض .

انما ريثما يتم ذلك ومن اجل الحفاظ على الاسواق العربية القائمة لابد من التحرك المباشر بواسطة انشاء جهاز يدعم التصدير .

بالامكان ان نطلق على جهاز الدعم المذكور اسم "صندوق الدعم"

هذا الصندوق ، ذى الصفة المعنوية يكون بعهدة مكتب الانتاج الحيواني وعليه ان يحدد سعر الجملة ،باب المزرعة ، للبيض الذى يستهلك في السوق الداخلية ، وكذلك نسبة الدعم من سعر البيض الذى يصدّر للخارج ، انما بشكل يؤدى الى سد الخسارة التي يمكن ان يتحملها صغار المنتجين .

فاذا ماعتبرنا كلفة انتاج البيضة الواحدة ٨ر٥٠ قرش[1] وهو رقم اعتمد في دراسات مكتب الانتاج الحيواني ولا يظالم المنتج الصغير ايضا ، تصبح كلفة الصندوق : ٨ر٥٠ ق.ل. × ٣٦٠ = ٣٠٦٠ق.ل. = ٣٠ر٦٠ ل.ل. ؛ واذا مادورنا الرقم في محاولة لتغطية ثمن الصندوق تصبح امام رقم الكلفة التالي لانتاج صندوق البيض : ٣١ ليرة لبنانية .

بالطبع هناك مؤسسات لانتاج البيض كلفة الانتاج لديها اقل على اعتبار انها ضخمة وذات تجهيزات حديثة ، واخرى كلفة الانتاج لديها اكثر بسبب صغر حجمها وضعف تجهيزاتها وقدمها ، الامر الذي يفترض تجميعها في تعاونيات من اجل رفع مستوى تجهيزها وتحديثها وبالتالي خفض كلفة الانتاج لديها ، وتصبح بالتالي ايضا في مستوى المؤسسات الضخمة الحديثة التجهيز حيث كلفة الانتاج منخفضة .

حيال هذا الرقم وحوله يجب ان تدور سياسة صندوق الدعم المالف الذكر .

بلغ متوسط سعر المبيع باب المزرعة لمختلف الاحجام ، استنادا الى احصائيات شهادات المنشأ في مكتب الانتاج الحيواني للعام ١٩٧٠ ، ٣١ر٣٠ ل.ل. للصندوق الواحد (انظر الملحق رقم —٢—) .

هذا في حين ان سعر مبيع الصندوق للبيض المتوسط الحجم لدى تعاونية البقاع كان ، على اساس متوسط سعر الخمس سنوات الاخيرة ٩ قروش للبيضة [2] ؛ ٤٠ر٣٢ ل.ل. (٩ قروش × ٣٦٠) .

---

١) لقد ورد الرقم ٣٠ر١٠ ق.ل. في سنة ١٩٦٠ — ٦١ في دراسة وضعتها كلية الزراعة في الجامعة الاميركية تحت الرقم ١٨ سنة ١٩٦٢ ؛ وورد الرقم ٨ر٥ق.ل. الذي اعتمدناه سنة ١٩٦٢ ، في تقرير لقسم الدواجن في وزارة الزراعة سنة ١٩٦٦ ؛ واخيرا الرقم ٨ر٨٤ ق.ل. سنة ١٩٧٠ في دراسة مفصّلة لم تنشر لسليم حداد سنة ١٩٧٠.

٢) استنادا الى تقارير قسم الدواجن في وزارة الزراعة خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠ حيث كانت الاسعار بالقروش اللبنانية كما يلي :

١٩٦٥ ٩ر١٨ ، ١٩٦٦ ٩ر٤٠ ، ١٩٦٧ ٩ر٦٧ ، ١٩٦٨ ٨ر٢٥ ، ١٩٦٩ ٩ر٩٢ ، ١٩٧٠ ٨ر٧٣

انما لابد من الاشارة هنا الى ان متوسط السعر في احصائيات شهادات المنشأ يتضمن البيض دون الحجم الوسط وحتى الاصغر .

لذلك فاعتماد سعر ٨ر٥ للبيضة الواحدة بحيث يصبح ثمن بيع الصندوق باب المزرعة ، ٣١ر٣٠ ل.ل. ≠ ٣١ ل.ل. (لمختلف الاحجام) معقول ويمكن الاخذ به كقاعدة لعمليات صندوق الدعم ، في محاولة تأمين تصدير بيض الاكل الى البلدان العربية . ذلك انه في حدود السعر المذكور ٣١ ل.ل. للصندوق ليس من ربح او مكافأة كون هذا السعر هو سعر الكلفة بشكل عام ، على عملية الانتاج للمنتجين الصغار بشكل عام الا في حالات استثنائية ، (طبعا ،عندما يصدّرون البيض ذى الحجم دون الوسط ، وهنا فان اوضاعهم تتفاوت فيما بينهم) اما الكبار فيربحون بسبب كلفة الانتاج المنخفضة لديهم ليس الا بشكل اساسي ، وكذلك في حال تصدير البيض ذى الحجم دون الوسط طبعا .

بالطبع زيادة اسعارنا بنسبة ٣٠ ٪ على اسعار البيض الاجنبي هي بالنسبة لاسعار بيضنا في الاسواق العربية وليس للسعر باب المزرعة ٣١ ل.ل. ، حيث يجب اضافة مصاريف التوضيب والشحن البالغة مابين ٥ و ٦ ليرات أى وسطيا حوالي ٥ر٥ ل.ل. ، فيصبح سعر الكلفة مع الشحن حوالي ٥ر٣٦ ل.ل.. والغالب على اسعار تصديرنا تأرجحها مابين ٤٣ و ٤٥ ل.ل. أى مامعدله ٤٤ ل.ل. للصندوق الواحد . هذا السعر للمبيع هو الذى يجب ان يكون موضوع الدعم ، كونه يزيد حوالي ٣٠ ٪ على سعر المبيع الاجنبي ، انما بشكل جزئي من هذه النسبة ٣٠ ٪ فقط ، وذلك للتشجيع على تحديث الانتاج بشكل عام والتجمّع في تعاونيات بشكل خاص (لصغار المنتجين) ولان مصاريف الشحن تتأرجح ايضا ، بحيث في حدود معدل الـ ٤٤ ل.ل. واذا مانقصت يزداد الربح .

فعلى هذا الاساس واذا مادعمنا كل بيضة تصدّر بقرش لبناني واحد يكون هناك مساعدة في تصدير كل صندوق تبلغ ٣٦٠ ق.ل. أو ٣ر٦٠ ل.ل. تشكل تخفيضا بما نسبته حوالي اكثر من ثلث الزيادة في الاسعار ٣٠ ٪ التي تصبح حوالي ١٩ ٪ تترك لدفع المبادرة لدى المنتجين وكذلك المصدّرين . مع الاشارة

الى ان هذه الزيادة المتبقية لن تلغى الا في نطاق الانتاج وليس التصدير وحتى مشكلة البيض كلها كما اسلفنا .

فعلى هذا الاساس ، اساس دفع ٣ر٦٠ ل.ل. لكل صندوق يكون صندوق الدعم بحاجة الى :

٣ر٦٠ ل.ل. × ٦٦٥٠٠٠ = ٢٥٠٢٠٠٠ ل.ل. = ٢ر٥٠٢ مليون ل.ل.

أى حوالي ٢ر٥ مليون ل.ل.

هذا المبلغ ، الطريقة الوحيدة لتأمينه ، هي في زيادة سعر الجملة على البيض المحلي بنفس النسبة أى قرش على كل بيضة . وعلى اعتبار ان نصف البيض المنتج يصدّر تقريبا والنصف الاخر يستهلك محليا ، فيحصل التساوى ويكون في المبلغ المحمل على سعر الجملة المحلي ، لتأمين الدعم اللازم .

وهنا لابد من الاشارة الى ان المستهلك اللبناني لن يتأثر بهذه الزيادة ، ذلك انه في الوضع الحالي حيث يشترى كل ٨ بيضات بليرة واحدة فان سعر الجملة هو في اقصى الحدود ٩ قروش للبيضة أى ٧٢ ق.ل. للشانية ، فيكون ربح التاجر ٢٧ قرشا . فاذا مازادت كل بيضة قرشا يصبح ثمنها ٨٠ قرشا ويبقى له ربح ٢٠ قرش . فتكون نسبة التدنّي في ربحه من حوالي ٣٩٪ الى ٢٥٪ وهذا ربح اكثر من معقول في تجارة المفرق على سلع تستهلك بكميات كبيرة .

وبهذه المناسبة فان اى حل ، في أى قطاع اقتصادى اذا مااتخذ بمفرده لا تتجنب المساوئ المتوقعة عنه في الحقول الاخرى ، لذا يجب دائما اتخاذ التدابير بشكل علائقي ، بحيث يتلافى الضرر في الميادين الاخرى ، هنا مثلا بالنسبة للبيض يجب فرض نسبة ربح تجارة المفرق على سلع الاستهلاك ومن ضمنها البيض (يكون ٢٥٪) .

انما ماارتأينا من تدبير في قطاع التسويق يجب ان يقترن بالتدابيـــر أو المقترحات الاخرى التي عرضنا لها فيما سبق من الدراسة (وكلها تتطلب توسيع صلاحيات مكتب الانتاج الحيواني بما فيها ميدان التسويق)، والتي لها الطابع الانمائي وبالتالي وحدها الكفيلة باستئصال المشكلة المكثفة في ارتفاع كلفة الانتاج ، على اعتبار انها تعمل في الحلقة الرئيسية والاولى ، في الانتاج .

كما انه لابد من التنبّه ، استنادا الى ضرورة العلائقية في العمل الانمائي ، الى ضرورة اتخاذ هذه التدابير للبيض في اطار تخطيط شامل لقطاع الثـــروة الحيوانية بأخذ بعين الاعتبار آفاق الانتاج المحلي للبيض وباقي المنتجـــات الحيوانية وايضا حاجات التصدير الى جانب الاستهلاك المحلي وآفاق تصنيـــع البيض وايضا الفروج وغيرها من المنتجات الحيوانية . هذا التخطيط الشـامل للثروة الحيوانية يجب ان يكون بشكل مترابط مع تخطيط لكامل القطاع الزراعي (حيث القاعدة المادية للثروة الحيوانية عنينا الاعلاف) في اطار خطة مترابطـة لمجمل الاقتصاد اللبناني .

وهذه التدابير الانمائية كفيلة بحل المشكلة في المدى المتوسط دون الحاق ضرر في الميادين المترابطة للبيض ، بل بالعكس حل مشاكلها .

ولزيادة الدفع في اتخاذ التدابير المذكورة السالفة من اجل الانماء وحـل مشكلة البيض يكون الدعم في السنة الاولى للبيضة قرشا واحدا وفي السنـــــة الثانية $\frac{3}{4}$ القرش وفي الثالثة نصف قرش وفي الرابعة ربع قرش ويزول في الخامسة . وهذه الفترة ، فترة اربع سنوات ، كافية للحصول على نتائج اتخاذ التدابير الانمائية المذكورة ، وبذلك تكون المشكلة قد حلّت في جذورها .

عـاطف عـلبي

دكتوراه دولـة في العلوم الاقتصادية

الملاحق

ملحق رقم -١- : جدول كميات وقيم مختلف انواع البيض المصدّرة الى الكويت من مختلف البلدان خلال السنتين ١٩٦٨ - ١٩٦٩ .

ملحق رقم -٢- : صادرات لبنان من البيض سنة ١٩٧٠

ملحق رقم —١—

كميات وقيم مختلف انواع البيض المصدّرة الى الكويت من مختلف البلدان خلال السنتين ١٩٦٨—١٩٦٩ *

الدولة المصدّرة	الكمية (بالكيلوغرام)		النسبة المئوية لمجموع الكمية (٪)		القيمة (بالدينار الكويتي)		متوسط سعر الوحدة (بالدينار الكويتي)		النسبة المئوية لمجموع القيم (٪)	
	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩
لبنان	٣ر٨٦٥ر٧٥٧	٣ر٩٤٧ر٥٦٤	٧٦ر٠٤	٧٣ر٢٩	٨٥٧ر٩٠٩	٨٢٥ر٢٦٧	٠ر٢٢٢	٠ر٢٠٩	٨٤ر١٠	٧٧ر٥٣
استراليا	٦٨١ر٢١٣	٣٠٤ر٧٦٠	١٣ر٤٠	٥ر٦٦	٦٩ر٦٩٣	٣٨ر٣٨٥	٠ر١٠٢	٠ر١٢٦	٦ر٨٣	٣ر٦١
رومانيا	٢٢٩ر٢٨٤	٣٢٩ر٠٨٣	٤ر٥١	٦ر١١	٤١ر٦٧٣	٤٧ر٩٨٥	٠ر١٨٢	٠ر١٤٦	٤ر٠٩	٤ر٥١
بلغاريا	١٩٥ر٦٨٥	٦٩١ر٨٢٥	٣ر٨٥	١٢ر٨٤	٢٣ر٤٩٠	١٠٣ر٩٣٠	٠ر١٢٠	٠ر١٥٠	٢ر٣٠	٩ر٧٦
قبرص	١٦ر٦١٠	٤٩ر٤٨١	٠ر٣٣	٠ر٩٢	٨ر٧٤٠	٢٦ر٢٥٠	٠ر٥٢٦	٠ر٥٣١	٠ر٨٦	٢ر٤٦
بلدان اخرى (١)	٩٥ر٣٢٠	٦٣ر٣٩٧	١ر٨٧	١ر١٨	١٨ر٦٤٩	٢٢ر٦٧٧	٠ر٢٥٩	٠ر٣٣٦	١ر٨٢	٢ر١٣
المجموع	٥ر٠٨٣ر٨٦٩	٥ر٣٨٦ر١١٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١ر٠٢٠ر١٥٤	١ر٠٦٤ر٤٩٤	٠ر٢٤٨	٠ر٢٧٨	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

(١) : الاردن — هنغاريا — افغانستان — بولندا — الجمهورية العربية المتحدة — الهند — المملكة المتحدة — ايران — الباكستان — الدانمرك

* جدول مستمد من دراسة عن السوق الكويتية للجامعي محمد جابر . ص. —٤—

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ملحـــق رقـم -٢-

صادرات لبنـان من البيـض خـلال عام ١٩٧٠ *

الصنـف	الوحدة	عـدد شهادات المنشأ	الكميـــة	القيمـــة ل.ل.	سعر الصندوق ل.ل.	النسبة المئويـة لمجموع قيمـة الصـادرات
بيض للاكل	صندوق	٨٦١	٦٤٧ر٤٩٧	١٩ر٦٢٤ر٢٥٢	٣٠ر٣١	٤٣ر١٩
بيـض للتفقيس	صندوق	١٩٦	٢٤ر١٣٩	٢ر٤٩٩ر٤٠٣	١٠٣ر٥٤	٥ر٥٠
المجموع		١٠٥٧	٦٧١ر٦٣٦	٢٢ر١٢٣ر٦٥٥		٤٨ر٦٩

* احصاءات شهادات المنشأ التي نظر فيها مكتب الانتاج الحيواني